الزراعة توقع مع منظمة (الفاو) على خطة العمل الخاصة بأولوياتها خلال السنتين القادمتين

■ «كتب / منصور شايع

وقعت وزارة الزراعة والري ومنظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة "الفاو" أمس على خطة العمل الخاصة بأولوياتها في قطاع الزراعة والتي ستقوم الفاو بتنفيذها خلال السنتين القادمتين والتي تركز على أولويات التنمية في البلد وبرمجة تنفيذها كبرامج عمل وأنشطة وسياسات ومشاريع .

وفي جلسة المباحثات التي عقدت أمس بصنعاء بين اليمن ومنظمة " الفاو " اشاد المهندس فريد مجور وزير الزراعة والري بالجهود التي تبذلها منظمة الأغذية والزراعة الفاو " مع اليمن في سبيل تطوير التنمية الزراعية في مختلف الجوانب والامن الغذائية بشكل عام . معبرا عن شكره لمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الفاو " الدكتور جوزيه جرازيانوي سيلفا على تلبية الدعوة لزيارة اليمن في هذا الظرف التي تمر به البلاد والتي تعتبر بمثابة دعم لتنموي وسياسي.

مشيرا في تصريح لوسائل الاعلام إلى ان المباحثات تطرقت إلى مجالات التعاون والإمكانيات والمساعدات التي يمكن ان تقدمها منظمة الاغذية والزراعة "الفاو" في مجال بناء القدرات والدعم الفني والمؤسسي وبعض المشاريع الزراعية . منوها بانه تم التركيز في المباحثات على ضرورة الاهتمام بمحاصيل الن والعسل والنخيل باعتبارها من المحاصيل التي تتمتع بميزة نسبية والتي لها قيمة اقتصادية كبيرة في حياة اليمنيين .

مؤملا المزيد من التقدم والتطور في العلاقات بين بلادنا ومنظمة الأغذية والزراعة خاصة في جوانب إعداد البرامج الاستثمارية لهذا القطاع باعتباره من القطاعات الحيوية والهامة . مستعرضا المشكلات التي تواجه التنمية الزراعية في اليمن التي من ابرزها مشكلة المياه وكذا المعوقات الاخرى التي تواجه انشطة البحوث والارشاد الزراعي.

مبينا جهود الوزارة ونشاطاتها خاصة في مجال انظمة الري الحديث والبحوث الزراعية وكذا في مجال نشر التقنيات الحديثة والزراعة بالبيوت المحمية . موضحا ان المباحثات تطرقت ايضا إلى جانب مساهمة المنظمة في المجال السمكي ووعدوا بتقديم المزيد من المساعدات .

من جانبه اكد مدير عام الفاو ان المنظمة تتطلع لتعزيز الشراكة مع اليمن ، مبديا حرص المنظمة واستعدادها لتقديم كافة أوجه الدعم لليمن خاصة في مجال المساعدات الزراعية وبناء القدرات وكذا في مجال تطوير البحوث والارشاد الزراعي وبما يسهم في تحقيق الاستقرار والأمن الغذائي .

حضر التوقيع واللقاء الدكتور عبده العسيري مدير عام المكتب الاقليمي لليمن والخليج بالمنظمة والدكتور محمد المرغي مستشار مدير عام المنظمة والدكتور فؤاد الدومي الممثل المقيم للفاو في اليمن والمهندس عبدالملك الثور وكيل الوزارة للتنمية الزراعية والدكتور محمد العشم وكيل قطاع الخدمات .

٢٢شركة عالمية متخصصة تتنافس على مناقصات تزويد عدن بـ١٣٠ ميجاوات
رشيد يبحث مع وفد شركة طاقة بريطانية إسهامها في تطوير الطاقة الكهربائية بالمحافظة

■ «عدن/سبأ

بحث محافظ عدن المهندس وحيد رشيد مع وفد شركة (مانليف) البريطانية الأوروبية للطاقة الكهربائية برئاسة جون شكروفت العضو المنتدب للشركة في الشرق الأوسط امكانية مساهمة الشركة في تطوير الطاقة الكهربائية بالمحافظة .

واستعرض اللقاء بحضور امين عام المجلس المحلي للمحافظة عبدالكريم شايف الإمكانيات التي ستقدمها الشركة في مجال الطاقة الكهربائية كحلول اسعافية للاحتياجات الضرورية لعدن.

وتطرق محافظ عدن إلى الصعوبات والمشاكل التي تعانيها المحافظة في مجال الطاقة الكهربائية بسبب قدم المحطات الكهربائية وحاجتها إلى الصيانة وإلى حلول إسعافية عاجلة في مجال الطاقة الكهربائية لمجابهة الاختلالات في الصيف القادم.

من جانبه تطرق رئيس وفد الشركة البريطانية إلى الاعمال التي ستقوم بها الشركة بدراستها ، مستعرضاً ما ستقدمه الشركة لمحافظة عدن في مجال الطاقة .

مؤكداً أن الطاقة الحالية التي تعمل في مدينة عدن تتراوح بين ٤٠ إلى ١٣٠ ميجاوات خلال فترة الشتاء، وان الانقطاعات المفاجئة التي تحصل بين الحين والآخر ناجمة عن اعطاب فنية عارضة في محطة الحسوة الكهروحرارية إلى جانب النقص في مادة الوقود بعض محطات التوليد العاملة في بعض مديريات المحافظة إلى جانب خروج محطة مارب الغازية عن الخدمة عند تعرضها للاعمال تخريبية خارجة عن النظام والقانون تؤثر سلبا على الشبكة الوطنية اسوة ببقية المحافظات.

واكد سمير فرع المؤسسة ان الطاقة المشتراة ستحد من الانقطاعات الكهربائية .. داعيا المواطنين إلى ترشيد الاستهلاك والحد من السحب العشوائي الذي يثقل كاهل المؤسسة ويعد احد اسباب الانقطاعات المتكررة في بعض المديريات.

كما طالب المواطنين بسرعة تسديد قيمة الفواتير المتراكمة لديهم تفاديا لاجراءات قطع التيار الكهربائي عنهم.

الأسعار تنخفض ٥ ,١٢٪ في المتوسط
التنافس على سوق أسطوانات الغاز المنزلي تشتد بين المعارض الرسمية والتابعة للقطاع الخاص

،، بدت تخفيضات أسعار أسطوانات (دبات) الغاز التي أقرتها الحكومة السبت الماضي في السريان في السوق اليمنية لكن اختلافا طفيفا في السعر ظهر بين أسعار المعارض التابعة للحكومة والمعارض التابعة للقطاع الخاص حيث أن أسطوانة الغاز تباع بـ١٢٥٠ ريالا لدى المعارض التابعة لشركات القطاع الخاص في حين تباع بـ ١٢٠٠ ريال لدى المعارض الرسمية التابعة للشركة اليمنية للغاز.

استطلاع/ أحمد الطيار

ورغم تأكيد اليمانيين التزامهما بتخفيض الأسعار والتي تحدث لاول مرة منذ عامين فان مواطنين يرون أن هذ التخفيض غير مقبول خصوصا وانه لم تتجاوز ٥ ,١٢٪ في المتوسط وهي نسبة ضئيلة اذا ما قورنت الأسعار في السابق بالأسعار الحالية والتي كانت نهاية العام ٢٠١٠م عند حدود٨٠٠ ريال للأسطوانة غيما فسره محللون بانه تخفيض متفق عليه بينهما تفاديا لحرب أسعار يمكنها الاندلاع في أي لحظة على سوق يدر مئات الملايين يوميا .

سوق أسطوانات الغاز

تنتشر الكثير من معارض الغاز في العاصمة صنعاء، إذا لم يعد هناك فرق بين معارض تابعة للشركة اليمنية للغاز ومعارض تابعة لشركات ومحطات القطاع الخاص ويبدو التفرقة بينهما صعبة حيث استقرت الأسعار لديهما خلال العامين الماضيين بمتوسط ١٤٠٠ ريال، ومنذ يوميين فقط اصبح بامكان المواطنين التفرقة بينهما تبعا لسعر بيع الأسطوانة فيهما حيث تجد فارقا يصل لـ٥٠ ريالاً في معارض الشركات الخاصة وهذا بحد ذاته يعكس مستوى السوق اليمنية والتي بها حاليا مزدوين اخترين للغاز تابعين للقطاع الخاص ظهروا خلال العامين الماضيين عقب أزمات متعددة شهدها السوق وعصفت بالأسعار إلى الارتفاع إلى مستوى ٣٥٠٠ ريال للأسطوانة منتصف ٢٠١١وحتى نهايته.

غياب الرقابة

بجولة في أمانة العاصمة وجدت ان معارض عديدة لاتزال غير مهتمة بتخفيض أسعار أسطوانات الغاز ففي الحصبة والتحديد في منطقة شارع مازدا لا تزال المعارض التابعة للقطاع الخاص تبيع الأسطوانة بـ١٤٠٠ ريال وكان أمر التخفيض إلى ١٢٠٠ ريال لا يعنيها وبحديث مع احد أصحاب المعارض قال انه لم يسمع بهذا القرار وان الشركة لم تبلغه بالتخفيض في المقابل وجدت المعارض بشارع تونس والسنين يبيعون بسعرين الأول ١٢٥٠ ريالاً والثاني ١٢٠٠ ريال وهذا كشف لي عن الفارق في ملكية كل معارض حسب ما اشرت سابقاً.

الفارق السعري

ويوضح الأخ نبيل الأهنومي مدير مالي بأحدى محطات تزويد الغاز بالعاصمة صنعاء، التابعة للقطاع الخاص أن المحطة تبيع الأسطوانة طبقا لما سمحته شركة الغاز وهو مبلغ ١١١٠ ريالا على أن يباع للمستهلك بـ١٢٠٠ ريال بوشير إلى أن أصحاب المعارض اعترضوا على تحديد مبلغ ٩٠ ريالا لعمولة لهم مقابل كل أسطوانة معتبرين انه مبلغ زهيد مقابل إيجارات المعرض وأجور النقل والعمال، فقرروا رفع العمولة إلى ١٤٠ ريالا وهذا هو الفارق بين معارض الشركة اليمنية للغاز الحكومية وبين معارض القطاع الخاص حيث أن معارض القطاع الخاص بها موظفين حكوميين والشركة هي من يتحمل أجور النقل والتحميل والتفريغ .

تركيبة سوق أسطوانة الغاز

يتسم سوق أسطوانات الغاز المنزلي في اليمن بالعشوائية خصوصا عقب الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد منذ بداية العام ٢٠١١م فقيما تعتبر الشركة اليمنية للغاز هي المسئولة عن توفير إمدادات الغاز المنزلي للسوق اليمنية أحد الأحداث والأزمة لوقوعها فريسة النقص في الإمدادات والمخزون ولم تستطع الوفاء بواجبها في تزويد السوق اليمنية بالأسطوانات حيث توقفت معارضها ودخلت في فساد بيع الأسطوانات باستخدام عروض البيع عن طريق عقال الحارات والتوازي مع النقص الحاد في العرض ارتفعت أسعار الأسطوانات إلى مايقرب ٣٥٠٠ ريال مما حدا بشركات من القطاع الخاص اليمني التي أنشئت في مارب للدخول مهمة تزويد السوق بالأسطوانات وهذا اثمر في التخفيف على شركة الغاز وساهم في توفير الأسطوانات بمستوى كبير منذ بداية نهاية العام ٢٠١١م وش، سوق شارع خولان بالعاصمة صنعاء، كأكبر سوق لبيع الأسطوانات من قبل مزودي القطاع الخاص بشكل لم يسبق له مثيل ونتيجة للأرباح الهائلة المحققة لهذا الغاز والبدء في عصر جديد للقطاع الخاص في مارب هي المسيطرة على تموين السوق وفقا لآلية السوق الحر وما تقتضية حرية التجارة .

حرب الأسعار

خلال شهر يوليو ٢٠١٢م وعقب استقرار الاحوال الأمنية والسياسية في اليمن اعلنت شركة الغاز اليمنية أنها ستعاود فتح معارضها والبيع بسعر ١٠٥٠ ريالا للأسطوانة لكن ذلك الأمر لم يتم حيث برزت مسألة التنافس في السطوانة على سوق أسطوانات الغاز المنزلي في اليمن بين الحكومة ممثلة في الشركة اليمنية للغاز والقطاع الخاص اليمني المتمثل في محطات تعبئة أنشئت حديثاً بمارب فقد هددت شركات الغاز الخاصة حينها بأنها ستقوم بحرق اي معرض غاز يقوم بالتخفيض الأمر الذي جعل شركة الغاز تتراجع وتفضل السكوت عن تخفيض الأسعار مدة ٧ اشهر ويبدو أن إحساسها بالأمان وعودة الاستقرار قد شجعها على خوض التجربة.

الاستقرار النسبي

ميدانيا لم يعد السوق اليمني يشهد أي اختناقات في إمدادات الأسطوانات نظرا لدخول شركات خاصة عملية التعبة للأسطوانات بمحافظة مارب وتسويقها بالعاصمة صنعاء، ومحافظات أخرى وهو ما وفر كميات تصل لأكثر من ٤٠ ألف أسطوانة في اليوم لصنعاء، وحدها وهو الرقم الذي كانت تقوم بتوفيره الشركة اليمنية للغاز قبل أحداث عامي ٢٠١١و٢٠١٢م وقد شهد دخول شركات القطاع الخاص كمزود للاسطوانات للسوق استقرارا في الكميات المطوية لكن الأسعار ارتفعت ٥٠٪ عما كانت عليه رسميا من قبل شركة الغاز وهذا ظل محل شكوى المواطنين باستمرار.

الاستهلاك

تستهلك السوق اليمنية من الغاز المنزلي يوميا نحو ٢٤٦٠٠ برميل فيما تستهلك أمانة العاصمة وحدها حوالي ٨٠ الف اسطوانة في اليوم توفرها حاليا شركة الغاز والمحطات والشركات التي تتبع القطاع الخاص بنسب مختلفة وحسب إحصائيات الشركة اليمنية للغاز تعتزم شركة الغاز تعبئة اكثر من ٤٠ الف أسطوانة غاز خلال يوم واحد فيما سيتم استكمال تعبئة اكثر من ٣٥٠ الف اسطوانة غاز ستكون جاهزة لإنزالها إلى الاسواق عند الحاجة ويقوم القطاع ١٨ بمارب بتعبئة ٢٢٠٠٠ برميل يوميا فيما بلغت مساهمة مصفاة عدن ٢٦٠٠برميل يوميا، بينما بلغت الواردات الموسمية ٢٥٠٠٠ برميل خلال العام ٢٠١٠م .

الانتاج الخاص

نظرا لقيام الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال بتزويد محطات التعبئة الخاصة بمارب بالغاز الطبيعي وفقا لاتفاق عقد مع شركة تنمية المحدودة لبناء مشروع وحدة جديدة لتخزين الغاز المنزلي في محافظة مارب بجوار وحدة الانتاج الركزي رقم ٢ والتي تم انشاءها من قبل الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال في القطاع ١٨بمشاركة شركة صافر وهول بيركسان منتصف العام ٢٠١٠م قامت كلا من الشركة اليمنية للغاز (الحكومية) وشركة صافر بتشغيل المشروع والبيع للمحطات الخاصة وبدء تزويد السوق بالاسطوانات عبر شركات القطاع الخاص منذ منتصف العام ٢٠١١م ووفقا للشركة تساهم هذه المنشات الجديدة في زيادة إنتاج الغاز المنزلي بنسبة (٢٠٠٠ ٣١) برميل يوميا ابتداء من صيف العام ٢٠١٢م.

تنافس غير متكافئ

عكس التنافس في السيطرة على سوق اسطوانات الغاز في اليمن وضعا غريبا من الناحية الاقتصادية فوفقا للقانون لا تزال شركة الغاز هي المزود الوحيد لمادة الغاز المنزلي في السوق اليمنية كما أن ظهور الشركات الخاصة وسوقها الكبير من التعوين والتسويق للاسطوانات يقلق الخبراء خاصة وان هذا السوق يمتلك نشاطا يوميا يقدر بمليارات الريالات ويبدو أن رجال أعمال ونافذين في اليمن من الناحية القبلية والتجارية وراء الاتجاه نحو هذا السوق المربح ولو على حساب التعدي على القوانين واللوائح التجارية .

وهناك من يفسر قيام شركات الغاز من القطاع الخاص بهذا المستوى بانه إيعاز من مستثمرين لهم صلات بقطاع النفط والغاز فقدروا مصالحهم عقب التغيير الذي حصل في اليمن فاتجهت أعينهم نحو هذا السوق المربح جدا وفيه مليارات الريالات تدار يوميا، أما قيام مسئولي شركة الغاز بالدفاع المستميت عن السوق ولو في ظل انعدام الغاز المحلي فيعود إلى تقاضيهم عمولات الاستيراد من الشركات الخارجية والتي وزدت السوق المحلية طيلة العام ٢٠١١م.

دفاع

تعترف الشركة اليمنية للغاز أن معارضها في أمانة العاصمة أغلقت مدة طويلة وان الشركة بدأت بفتح بعضا منها خلال العام ٢٠١٢م وكانت تبيع الأسطوانة بـ١٢٠٠ ريال فقط فيما ينفي المستهلكون هذه الإشارة ويؤكدون أن معارض الشركة الرسمية لم يعد لها وجود.

ولتفسير استقرار السوق يوضح محمد الشاوش مدير بأحدى شركات الغاز أن العاصمة صنعاء، كانت تمون بالأسطوانات من قبل الشركات الخاصة في مارب وعبر سوق شارع خولان الشهير في العاصمة صنعاء .

غش الأوزان

تبرز من جهة أخرى عمليات واسعة في الغش في وزن الأسطوانات فيما تأتي الأسطوانات من شركات مارب بتعبئة قد لاتصل إلى ٢٠ لترا نجد بزنة ٢٤ لترا وهناك تعبئات برزت مؤخرا من محطات تعبئة الغاز للسيارات إذ تقوم هذه المحطات بتعبئة الأسطوانات بالكمية التي يريدها الزبون وبحسب إمكانية المادية أي ان يمكن التعبئة بـ٥٠٠ ريال أو ٧٠٠ ريال أو ١٠٠٠ ريال وغير ذلك وهذا تطور لم تكن السوق اليمنية تشهده.

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية تحقق نمواً قياسياً بنسبة ٢٩٪ العام الماضي

■ «كتب/علي البشيري

حققت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية نمواً قياسياً خلال العام الماضي ٢٠١٢م، بنسبة ٢٩٪ مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١١م حيث زادت بنحو ٥١١ مليار ريال .

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية ارتفاع الميزانية الموحدة إلى ٢٢٧٦ مليار ريال مقارنة مع ١٧٦٥ مليار ريال خلال نفس الفترة .

وسجلت الميزانية الموحدة للبنوك الإسلامية انخفاضا في شهر ديسمبر ٢٠١١م بمقدار ٠,٣ مليار ريال وبنسبة ٠,٢٪ مقارنة بأرتفاع في شهر نوفمبر ٢٠١١م بمقدار ١١,٨ مليار ريال وبنسبة ٠,٧٪ حيث تراجعت الميزانية الموحدة إلى ١٧٦٥,٨ مليار ريال مقابل ١٧٦٦,٢ مليار ريال .

وكانت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية قد انخفضت في نهاية يونيو٢٠١١م بمقدار ٢,١ مليار ريال او ما نسبته ٠,٢٪ مقابل انخفاض وقدره ٤٠,٨ مليار ريال ونسبته ٢,٣٪ في شهر مايو ٢٠١١م. الجدير بالذكر أن أداء البنوك التجارية والإسلامية أظهر تحسناً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م من خلال التوسع الملحوظ في النشاط المصرفي والذي يعكسه النمو المتواصل في إجمالي الأصول- الخصوم حيث حققت ارتفاعاً في نهاية عام ٢٠٠٩م بلغ ٩ ,١٦٧٩ مليار ريال مقارنة بمبلغ ١٥٤٥ مليار ريال في العام ٢٠٠٨م بزيادة قدرها١٣١,٥ مليار ريال وبمعدل نمو بلغ٨,٥ ٪ بينما كانت عام ٢٠٠٧م نحو٤٣, ١٣٠٠ مليار ريال ، بمعدل نمو بلغ ١٨,٨٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٨م.

تنفيذي شبوة يستعرض تقارير أداء عدد من المكاتب التنفيذية بالمحافظة

■ «شبوة/سبأ

استعرض المكتب التنفيذي بمحافظة شبوة في اجتماعه أمس برئاسة المحافظ احمد علي باجاح عددا من التقارير والقضايا المدرجة في جدول أعمال دورته الاعتيادية ومنها تقرير عن أداء ونشاط مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بالمحافظة خلال العام المالي ٢٠١٢م وأبرز معوقات ذلك.

واكد المكتب التنفيذي ضرورة قيام مكتب التعليم الفني بذل جهود مضاعفة خلال هذا العام وخاصة فيما يتعلق بمتابعة سرعة استكمال انجاز مكونات مشروع المعهد المهني الصناعي في عاصمة المحافظة ضمانا لتشغيله في أقرب فرصة ممكنة بما يمكنه من الاضطلاع بدوره المنشود في خدمة شباب المحافظة وتاهيلهم مهنيا وصناعيا والأسهام في رفد وتلبية متطلبات سوق العمل المحلية من كوادر المهن الفنية والصناعية.

وشدد الاجتماع بحضور امين عام المجلس المحلي بالمحافظة عبدربه هشلة ناصر ووكيل المحافظة ناصر الخضر السوادي على ضرورة الاستفادة من الإمكانيات الذاتية المتوفرة لدى المحافظة ومكتب التعليم الفني والتدريب المهني للبدء في عمليات التدريب والتاهيل المهني الصناعي للراغبين في بعض التخصصات حتى يتم استكمال أنجاز مكونات مشروع المعهد وتشغيله بصورته النهائية .. داعيا إلى المتابعة والعمل على إنشاء معاهد فنية ومهنية جديدة وكليات مجتمع في المحافظة بحسب الالتزامات المركزية السابقة ووفقا للحاجة الملحة للمحافظة في هذا الجانب.

ووقف المكتب التنفيذي بالمحافظة أمام عدد من القضايا المتعلقة بالقضايا التنموية والخدمية وسير الاداء في مكاتب وأجهزة الدولة ومتابعة تنفيذ المشروعات المعتمدة للمحافظة واتخذ بصددها المعالجات والإجراءات المناسبة واللازمة.

ووجه محافظ شبوة مدراء عموم مكاتب فروع الوزارات والمؤسسات والمصالح والهيئات الحكومية العاملة في المحافظة برفع تقارير لقيادة المحافظة عن نشاطهم وما ينجزونه يوميا من مهام واعمال في مكاتبهم، إضافة إلى رفع تقارير شهرية عن نتائج متابعاتهم للمشاريع المعتمدة لمكاتبهم مركزيا ومستوى الانجاز فيها داخل المحافظة على أن تستعرض هذه التقارير في الدورات الاعتيادية الشهرية للمكتب التنفيذي بالمحافظة.

إقرار تجهيز عدد من المعاهد الفنية بمحافظة صنعاء

■ «صنعاء/سبأ

أقر المكتب التنفيذي بمحافظة صنعاء، في اجتماعه أمس برئاسة المحافظ عبدالغني حفظ الله جميل تقارير أداء عدد من المكاتب التنفيذية وخطة تحديث الموقع الالكتروني الخاص بالمحافظة.

واستعرض الاجتماع تقرير مكتب النقل بشأن الإيرادات خلال شهر يناير الماضي وتقرير لجنة الخدمات بشأن آلية عمل وحصر وربط وتحصيل جميع أنواع الضرائب بالمحافظة.

وناقش الاجتماع العرض المقدم من مكتب التعليم الفني بالمحافظة بشأن تجهيز بعض الأقسام الفنية في المعهد المهني الصناعي بمديرية جحانة والمعهد المهني الصناعي بمديرية بني مطر والمعهد التقني التجاري بمديرية الحيمة الخارجية.